مفاد القضية المفيد المذكورة شيئان احدهما كون الاشياء موجودة والثاني كون وجودها زايدا والاول
لبديهته لا يكون قابلا للنظرية ولكونها مسئلة الفن والثاني هو القابل لها ولا شك انها مضمون القضية القائلة
ان الوجود زايد فهي المسئلة تحقيقه قابلا للبحث وانما يكون الوجود فيها موضوعا والزيادة محمولا لا يقال ان المقصود
في مبحث الامور العامة اثبات الوجود اما مع حيثية الزيادة للاشياء الخارجية دون ثبوت نفس الوجود لها او
ثبوت الزيادة لها فيكون الثبوت الاول نظريا قابلا للبحث ويكون الوجود فيه محمولا ويكون تلك الاشياء
موضوعا لانا نقول من رجع عن العامة يعلم قطعا ان ثبوت نفس الوجود لتلك الاشياء وعينيته من الاثانية
مطروح عن نظر الباحث فلم يبق مناط النظرية والبحث الا زيادة الوجود وقد عرفت انه مضمون القضية
المذكورة صريحا في فن الامور العامة وهو قولنا الوجود زايد فتعين للموضوعية سائر الامور العامة فافهم
ونقول قوله وكذا في جعلها اه المقصود من هذا الكلام اما نفس تحقق الامور العامة كما لا يكون من المبادي يكون
المشتقات تاليف واما دفع توهم الجواب عن النقض الوارد بالامور العامة على تقدير كون الموضوع للحكمة
الوجود العيني بان الامور العامة المشتقات كالموجود والممكن والواحد والكثير وهي من الموجود الخارجية دون
المبادي ليلزم كونها من الموجودات الذاتية فرد نقضا على مخصص الموضوع للحكمة بالموجود العيني هذا الوهم فاسد
اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود العيني لا فرق بين كونها كونها امورا عامة فالوجود وكذا سائر
المبادي ايضا من الامور العامة فيكون موجودا وينافي رد النقض به او لتقال انه لا فرق بينهما في كونهما من
الموجودات الذهنية فقط فان المراد بالمشتق مفهومه دون معروضه على ان المعروض الخارجي قد يوجد في الذهن
فالتخصيص بالموجود الخارجي ينافيه والتحقيق ان الامور العامة التي هي تحته في الفن هي المبادي دون المشتقات كما
هو الظاهر من تتبع الفن كيف والمشتقات انما يراد فيها على المبدء مفهوم الصيغة فقط وهو غير قابل للبحث
في فنون الحكمة بل انما يبحث عنها في علم من العلوم العربية نعم انما يكون قابلا للبحث مفهوم المبدء فقط
وفيه المطلوب قوله ورد ذلك بان اه هذا الرد دافع الوهم لا شك انه بعرضة الغلط الكثير لكون تلك الامور
مدركة ببديهة العقل وبما يورث الغلط فيها ايضا وبهذه القدر من وقوع الغلط يكفي للترك والاعراض
وللناس فيما يعتقدون مذاهب قوله لكن يوجد بالحركة في الخارج والدائرة بالقطع توجد في الخارج

فالظاهر من الشطر وسوق العبارة ان الدائرة موجودة بالحركة في الخارج وهو باطل فان الكرة المتحركة
يتوهم فيها بحيث كل نقطة دائرة متغايرة لاخرى فهذه الدوائر اما ان يكون بعضها موجودة في الخارج
دون بعضها موجودا في الخارج دون بعض فيلزم الترجيح بلا مرجح او يكون كلها موجودة فيلزم انحصار
غير المتناهي من الدوائر بين حاصرين اي الدائرتين المفروضتين عند نقطتين فتبين ان
كلها موهومة وغير موجودة في الخارج فالمراد بالوجود الخارجي المفهوم الموجود بحسب الخارج
اي كونها منتزعة من الخارج فان قلت ح يكون حال الحركة وغيرها سواء في وجه التخصيص قلت
ان الحركة مغيرة اي اخذ الدوائر من الكرة وبها ترتب الاثار والاحكام الخارجية فكان
هذه الدوائر في حال الحركة موجودة في الخارج قوله فلوجوه الاول اه الحق ان الوجوه المذكورة
في فضيلة احد العلمين اي الطبعي والرياضي على الاخر اقناعية الا واحد من احد الطرفين وكذا
من الاخر اما في الطبعي فهذا ان الدلائل المذكورة فيه اكثر ما يعطي اللم والمذكورة في الرياضي
يعطي الان كما يظهر من تتبع هذين العلمين ولا شك ان معطي اللم افضل من معطي الان فان
العلم في اللم اقول من العلم في الان يزيد في العلم الحاصل بالدليل الالهي يعني الشك للذهن من حيث
علة الحكم بخلاف الدليل اللمي واما الرياضي فهو قلة التشويش والغلط في البراهين الهندسية
والحسابية بخلاف الطبعي الا ترى ان الاختلافات الاختلاف في الطبعي واقع كثير الخلاف في الرياضي حتى
فافهم قوله من حيث اشتماله على قوة اه قد ذكر في بيان معنى هذه الحيثية عبارات اخرى تدل
عليه بالحقيقة او المجاز فمنها قولهم من حيث اشتماله على الحركة والمراد منها مطلق التغير فانه يعني
من معانيها كما يقال ان الله تعالى ساكن غير متحرك اي غير قابل للتغير ومنها قولهم من حيث اشتماله
على المادة ومن حيث اشتماله على الطبيعة والمراد منهما التغير من جهة اطلاق المحل على الحال
والمؤثر على الاثر فان التغير اثر للطبيعة وحال في المادة وبالجملة نظر في ثبوت محمولات مسائل
الطبيعي لموضوعاتها جهة التغير اما حقيقة كما في الحركة والسكون فانهما لا يلحقان الجسم الا من جهة
الاستعداد المادي الذي يقال له التغير واما بحسب زعمهم فقط كما في ثبوت التناهي والتشكل

Copyright © King Saud University